



برنامج دراسة نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت

موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على تقرير وتوصية هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي بشأن طلب التفتيش

واشنطن العاصمة، 5 مارس/آذار 2012 - في التاسع والعشرين من فبراير/شباط 2012، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على توصية هيئة التفتيش بعدم التحقيق فيما إذا كان البنك قد امتثل لسياسات وإجراءات عملياته بخصوص المزاعم الواردة في طلب التفتيش الخاص ببرنامج دراسة نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت. ويتعلق برنامج الدراسة المذكور بمقترح يتضمن نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت ويحظى بدعم كل من إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية (الأطراف المستفيدة).

وقد ورد طلب التفتيش من اثنتين من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وهما الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل "أوقفوا الجدار" واتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين، ومن إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، وهي المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتمثل المنظمتان الفلسطينيتان، اللتان كانتا نقطة الاتصال الرئيسية مع الهيئة، الكثير من السكان والمزارعين الفلسطينيين بالضفة الغربية. ويحدد طلب التفتيش عدداً من المزاعم المتعلقة بعدم الامتثال لسياسات البنك الدولي واحتمال حدوث أضرار ناجمة عن تصميم برنامج الدراسة وعن احتمال تنفيذ مشروع لنقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت استناداً إلى برنامج الدراسة المشار إليه.

ويأتي تمويل برنامج الدراسة من صندوق استثماري متعدد المانحين تم إنشاؤه بتمويل من حكومات فرنسا واليونان وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وهولندا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية. ويتولى البنك الدولي إدارة الصندوق الاستثماري وبرنامج الدراسة الذي يشمل إعداد خمس دراسات فرعية تتعلق بالمشروع المقترح، وهذه الدراسات هي: (أ) دراسة جدوى؛ (ب) تقييم بيئي واجتماعي؛ (ج) دراسة للبدائل (فحص الخيارات الأخرى المتاحة أمام الأطراف المستفيدة لمعالجة تدهور حالة البحر الميت وإنتاج المزيد من مياه الشرب من خلال وسائل تختلف عن البديل المحدد لنقل المياه)؛ (د) دراسة نماذج للبحر الأحمر؛ و (هـ) دراسة نماذج للبحر الميت.

وقد رأت الهيئة في تقريرها أن "أحد أهم أهداف برنامج الدراسة يتمثل في وضع دراسات تصاميم تحضيرية أولية... من أجل المساعدة في الإعداد لمشروع محتمل، هو مشروع نقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت." وخلصت الهيئة إلى أنه نظراً لكون المنطلق وراء إجراء برنامج الدراسة يتمثل في المشروع المقترح؛ فإن العمليات المؤدية إلى نقطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتمويل والتنفيذ مستقبلاً تمثل، بحكم تعريفها، جزءاً من عملية إعداد المشروع. كما لاحظت الهيئة أن رسائل الأطراف المستفيدة المطالبة للبنك الدولي بإدارة الصندوق الاستثماري قد نصت على أن سياسات البنك الدولي وإرشاداته المتعلقة بالإجراءات الوقائية والجوانب المالية والتوريدية لإجراء دراسة الجدوى والتقييم البيئي والاجتماعي سوف تُطبق. ولذا، فقد رأت الهيئة أن برنامج الدراسة يقع ضمن نطاق اختصاصها.

وقد استعرضت الهيئة بعناية كلاً من طلب التفتيش ورد جهاز الإدارة، وقامت بزيارة ميدانية لإسرائيل والأردن والضفة الغربية، حيث التقت بمسؤولين حكوميين، ومقدمي الطلب، وممثلي المجتمع المدني والقرويين الفلسطينيين. وانتهت الهيئة

إلى أنها "تشعر بالرضا عن استيفاء الطلب لكافة معايير الأهلية الفنية الستة المنصوص عليها في الفقرة التاسعة من إيضاحات 1999".

واعتبرت الهيئة أن مقامي الطلب يثيرون بواعث قلق مشروعة، مثل احتمال حدوث تأثيرات بيئية سلبية على البحر الميت؛ واحتمال حدوث آثار سلبية على مصادر المياه الحالية لسكان الضفة الغربية؛ فضلاً عن قضية إضفاء الشرعية على ما يجري حالياً من استيلاء على المياه من حوض نهر الأردن ومن البحر الميت. غير أن الهيئة لم توص بإجراء تحقيق بشأن ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسات وإجراءات عملياته فيما يتعلق ببرنامج الدراسة، وذلك بسبب وجود ظروف معينة خاصة وفريدة وعدم وضوح الرؤية في هذه المرحلة.

وأشارت الهيئة إلى أن بعض بواعث القلق لدى مقامي الطلب تعكسها بالفعل وثائق برنامج الدراسة، مثل أن "نقل ومزج المياه قد يؤدي إلى حدوث آثار بيئية سلبية كبيرة على البحر الميت (...)" وأن هناك درجة عالية من عدم اليقين بشأن ما قد تكون عليه هذه الآثار. واعتبرت الهيئة أن القضايا الرئيسية المتعلقة بالمشروع المقترح لنقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت لم تزل محللاً للتدقيق والتمحيص. كما لفتت الهيئة الانتباه أيضاً إلى أن المراحل المتبقية من برنامج الدراسة تشتمل على إجراء مفاوضات والتوصل إلى اتفاق بين الأطراف المستفيدة على المسودة النهائية لدراسات الجدوى ودراسة البدائل. وسيعقب ذلك الإفصاح عن هذه المسودات وإتاحة فترة من الوقت لعقد جلسات استماع عامة. وأقرت الهيئة بأنها تدرك أن برنامج الدراسة هو عملية معقدة سياسياً لا تزال جارية. ولاحظت أيضاً أن الأطراف المستفيدة لم تتخذ قراراً سواءً بشأن المضي قدماً في تنفيذ المشروع المقترح أو بشأن شكله النهائي وتصميمه. وأن هذه عملية معقدة قد تستغرق سنوات عديدة حتى يتم التوصل إلى تسوية للقضايا المهمة.

ولفتت الهيئة الانتباه إلى أن توصيتها لا تحول دون إمكانية التقدم مستقبلاً بدعوى تتعلق بالامتثال والضرر، في حال ما إذا قرر البنك مساندة المشروع المقترح لنقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت أو أي بديل ذي صلة.

ويمكن الاطلاع على الوثائق والمستندات المتعلقة بطلب التفتيش، بما فيها الطلب نفسه، ورد جهاز إدارة البنك، وتقرير الهيئة، على الموقع الإلكتروني التالي: [الرابط](#).